القدر كفى ووردي على فرجه ثم الوضوء اتباعا وفي قول لو توضأ
خرغسل قدمه فان فعله حصلت السنة والاول افضل تابع
ثم يتعهد معاطفه وهو ما فيه انعطاف والتواكغضون بطن تابع
ومعاطف اذن قبل الافاضه بالماء كان يدخل اصابعه الغش
في الماء ثم يدخلها في الشعر ليشرب بها او صوله ليلوث ابعد عن
الاسراف وتخلل اللحيه ايضا ثم على شقه الايمن ثم الايسر
لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التياه في طهوره ويدلك بدنه
خروجا من خلاف من اوجبه ويثلث كالوضوء فيغسل
راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا كذلك ويدلك
ويخلل كذلك ويتبع المحدث المراه نحو المحدث حيض بها ونفاس اثره اي الدم
مسكا بان تجعله على قطنه وتدخل بعد الغسل للمحل الذي اصابه
الماء له لامره صلى الله عليه وسلم وحكمته تطيب المحل والا
بان لم يتيسر المسك فنحو من طيب والافطين والا كفى الماء و
عدل عن قوله اصله ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولويه
وتقتصر المحدثه والمحرمه على قليل قسط واظفار ولا يسن تجديد
اي الغسل اذا لم ينقل بخلاف الوضوء فيسن تجديده اذا صلى بالا
ول صلاه ما للترغيب فيه وبين ان لا ينقص ما الوضوء عن
مد والغسل عن صاع كولاحد له فلو نقص واسبغ اجزا والصاع
اربعه امداد والمد رطل وثلث بالبغدادي الاتي في الركن
ومن لم يعتدل جسده يقطع بما نسبته اليه كالماء والصاع
بالنسبه الى المعتدل ويكره الاسراف ومن به نجس يغسله
ثم يغتسل ولا يكفي لهما واحد وكذا في الوضوء قلت
بخلاف

الا

الاصح يكفيه والله اعلم ويرفعهما الماء ولو في العينيه ان زالت
بجريه بلى تغير والا فالحدث باقي ومن اغسل جنابه وجمعه
حصلا اي غسلهما او لاحدهما حصل فقط عملا بما نواه
فيهما وانما لم يندرج النفل في الفرض لانه مقصود فاشبه
سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاة الفرض ذوات
التحيه حيث يحصل التحيه وان لم ينو هنا بان المقصود
ثم استعمال البقعه بالصلوه وقد حصل وليس القصد
هنا التطافه فقط بدليل انه يجب عند عجزه عن الماء ولا
يصح غسل الجمعه بنيه الجنابه ولا عكسه قلت لو احدث
ثم اجنب او عكس او وجدا معا كفى الغسل وان لم ينو معه
الوضوء على المذهب والله اعلم لاندراج الوضوء في
الغسل باب النجاسه والتيمم هي لغه المستقذر
وشرعا مستقذر تمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وبا
لعد كل مسكر مايع كخمر وهو ما يتخذ من ماء العنب ونبيذ
وهو ما اتخذ من نحو الزبيب والمايع مزيد احتراز به
عن بنج او حشيش مذاب مسكر فانه ليس بنجس مع
الحرمه ولا يرد خمر انعقدت ولا حشيش مذاب عملا
باصلهما وكلب وخنزير وفرع كل منهما اي فرع كل مع او
غيره من الحيوانات لقوله صلى الله عليه وسلم طهور
انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات
احداهن بالتراب اي مطهره والخنزير اسوا حالا من الكلب
اذ لا يجوز اقتناوه بحال والحق بهما الفرع تغليبا للنجس

ما ذكر في الحيوان من انواعه
مبني على ما في المذكى والمراد
انها حرام نص حرمه الاكل
والنجاسه وامضاه كلام
المنهاج

Copyright © King Saud University